

Distr.: General
13 May 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩

جنيف، ٦-٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى

الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠٠٩**

موجز

في مواجهة أسوأ انتكاسة منذ الحرب العالمية الثانية، خُفّضت التوقعات الأساسية للأمم المتحدة بشأن النمو الاقتصادي العالمي مقارنة بالتوقعات المتشائمة التي وردت في "تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٩"، الذي نُشر في كانون الثاني/يناير. ويتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، بعد أن توسع بنسبة ٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٨ وبحوالي ٤ في المائة سنوياً في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. وبينما يتوقع حدوث انتعاش طفيف في عام ٢٠١٠، لا تزال مخاطر الهبوط قائمة. وقد تضررت البلدان النامية من جراء الأزمة على نحو أشد مما كابته أي بلدان أخرى.

وكانت استجابة السياسة العالمية غير مسبقة، بما في ذلك التدابير النقدية والمالية والضريبية المتخذة بهدف تحقيق استقرار الأسواق المالية وإنعاش النمو العالمي. بيد أن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود، بوسائل منها تحسين تنسيق السياسات وزيادة التحويلات المالية إلى البلدان النامية، بغرض تحقيق عملية متوازنة لإنعاش الطلب العالمي، تتيح أيضاً للبلدان النامية اتخاذ ما يكفي من الإجراءات المعاكسة للدورات الاقتصادية، وحماية فئاتها السكانية الضعيفة، ومواءمة الاستجابة مع الأهداف الإنمائية المستدامة في الأجل الطويل.

* E/2009/100

** هذه الوثيقة استكمالاً للوثيقة *World Economic Situation and Prospects 2009* (الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٩) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.II.C.2) التي صدرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.



اتجاهات الاقتصاد الكلي العالمي

تراجع متزامن

١ - يغوص الاقتصاد العالمي في وحل أشد أزمة مالية واقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية. وتشكل الأزمة، مع تزايد أثرها، نطاقا وعمقا على حد سواء على الصعيد العالمي، خطرا كبيرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية، بما في ذلك بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وإذا ما طال أمد الأزمة، فمن المرجح أن يكون لها أيضا آثار عميقة على الأمن والاستقرار في العالم.

٢ - ويتوقع أن ينخفض الناتج الإجمالي العالمي في التوقعات الأساسية بنسبة ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، مقارنة بالنمو الإيجابي بنسبة ٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٨ ومتوسط نموه السنوي الذي بلغ حوالي ٤ في المائة قبل الأزمة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (الجدول ألف-١). وبينما يحتمل أن ينتعش الناتج الإجمالي العالمي انتعاشا طفيفا في عام ٢٠١٠، لا تزال مخاطر الهبوط قائمة. وقد يطول أمد الانتكاس العالمي إذا لم يتسن بالقدر الكافي احتواء الحلقة المفرغة القائمة بين زعزعة الاستقرار المالي وتقليص الاقتصاد الحقيقي، وما لم تتخذ إجراءات متضافرة أبعد أثرا فيما يتصل بالسياسات العالمية. وفي الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وأيار/مايو ٢٠٠٩، تراجعت رسملة سوق المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بنسبة ٦٠ في المائة (أو بمبلغ ٢ تريليون دولار). وعلى الرغم من قيام الحكومات بتخفيضات هائلة وبعمليات ضخمة لإنقاذ القطاع المالي، فإن المشاكل لم تندثر. ولا تزال أزمة الائتمانات العالمية تجهد الاقتصاد الحقيقي على الصعيد العالمي. وإذا لم تذلل العقبات التي تسد أفق الأسواق المالية في القريب العاجل، وإذا لم تكتسب الحوافز المالية قوة كافية، سيطول أمد الانتكاس في معظم البلدان حيث سيشهد الاقتصاد العالمي ركودا في مستويات أدنى للرفاهية فترة طويلة من عام ٢٠١٠. وإضافة إلى ذلك، قد تتفاقم الحالة الهشة إذا ما أصبح تفشي فيروس الأنفلونزا A(H1N1) في المكسيك وباء ذا آثار ذات شأن على حياة البشر والنشاط الاقتصادي.

٣ - وفي ظل توقعات أكثر تفاؤلا، وإن كان احتمال تحقيقها آخذا في التضاؤل، سيبدأ انتعاش الاقتصاد العالمي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ وسيوسع الناتج الإجمالي العالمي بنسبة ٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٠. وتتطلب هذه التوقعات حل المشاكل المطروحة في الأسواق المالية، إجمالا، في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، مع تجلي الآثار المترتبة على تدابير

الحفز المالي خلال السنة. غير أن هذه الظروف كانت أبعد ما تكون عن التحقق بحلول أيار/مايو ٢٠٠٩.

٤ - وفي الوقت الذي نشأت فيه الأزمة في البلدان المتقدمة النمو، التي تضطلع أيضا بدور رائد في التراجع الاقتصادي، فإن البلدان النامية تعاني بشدة أيضا من جراء عكس اتجاه تدفقات رؤوس الأموال، وارتفاع تكاليف الاقتراض، وانحيار التجارة العالمية وأسعار السلع الأساسية، وتراجع تدفقات التحويلات المالية. وفي ظل التوقعات الأساسية، يتوقع أن ينخفض الدخل الفردي في العالم بنسبة ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩. ويتوقع أن تعاني ٦٠ من البلدان النامية على الأقل (من أصل ١٠٧ بلدان تتوافر البيانات بشأنها) من انخفاض الدخل الفردي، بينما تسجل ٧ بلدان فقط نموا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣ في المائة أو أكثر - وهي النسبة التي تعتبر الحد الأدنى المطلوب لمعدل النمو اللازم لإجراء تخفيض كبير في مستوى الفقر - وهو ما يشكل انخفاضا مقارنة بـ ٦٩ بلدا في عام ٢٠٠٧ و ٥١ بلدا في عام ٢٠٠٨ (الشكل الأول). ويتوقع حدوث انتكاسات اقتصادية شاملة، وإن كانت أقوى في رابطة الدول المستقلة وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية. إضافة إلى ذلك، ستتأثر أقل البلدان نموا بشدة، حيث سيتباطأ النمو فيها بمقدار ٣,٥ نقطة مئوية عن مستويات النمو القوي الذي شهدته في السنوات الأخيرة.

ارتفاع معدل البطالة

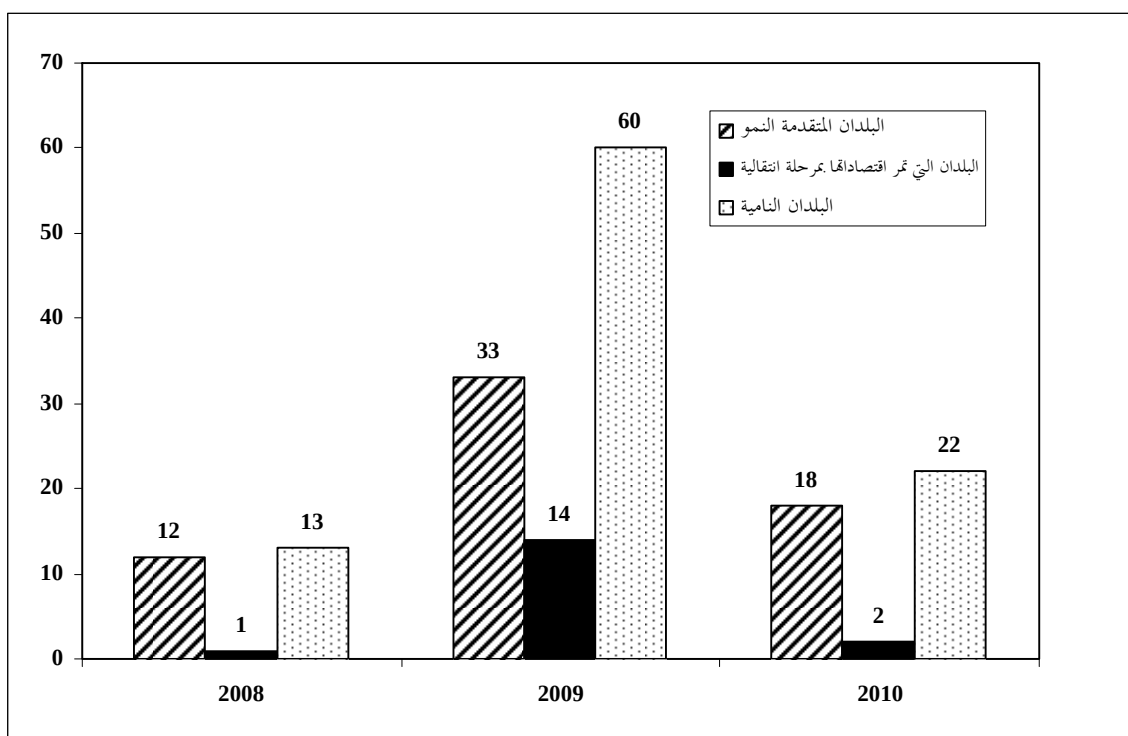
٥ - يؤدي تفاقم الأزمة المالية العالمية إلى خسائر كبيرة في مجال العمالة على الصعيد العالمي. فقد شوهد ارتفاع سريع لمعدل البطالة منذ عام ٢٠٠٨، ويتوقع أن يتفاقم في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وتقدر الإسقاطات الأولية ارتفاع معدل البطالة بخمسين مليون على مدى السنتين المقبلتين، لكن إذا ما واصلت الحالة تدهورها فمن الممكن أن يتضاعف هذا العدد بسهولة^(١). وقد يستمر ارتفاع معدلات البطالة لبعض الوقت. وتشير الدروس المستخلصة من الأزمات المالية السابقة إلى أن عودة معدلات البطالة إلى المستويات التي كانت عليها قبل الأزمة عادة ما تتطلب مرور أربع إلى خمس سنوات على بداية الانتعاش الاقتصادي. وهذا يرجع إلى أنه من الصعوبة بمكان قلب اتجاه الارتفاع الضخم في معدلات البطالة في الأجل الطويل وزيادة إضفاء "الطابع غير الرسمي" على سوق العمل - وهو ما يتفاقم بفعل

(١) International Labour Organization (2009) (ILO). "The Financial and Economic Crisis: A Decent Work Response", paper submitted to the ILO's Governing Body Committee on Employment and Social Policy (document GB.304/ESP/2), Geneva: ILO

المهاجرين العائدين والمهجرة العكسية على نطاق واسع من المناطق الحضرية إلى الأرياف. وإذا ما ترسخت هذه الاتجاهات، سيطول عندئذ أمد الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة. وبما أنه ليس من المتوقع أن يحدث انتعاش عالمي قبل نهاية عام ٢٠٠٩، وبما أنه سيكون في أحسن الأحوال ضعيفا في عام ٢٠١٠، ستكون غالبية البلدان بحاجة إلى التعجيل بالنمو بشكل قوي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ لتعويض فقدان فرص العمل ونزوح العمال من جراء الأزمة.

الشكل الأول

عدد البلدان التي ينخفض فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠^(أ)



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(أ) التقديرات الخاصة ببيانات عام ٢٠٠٨ وتقديرات جزئية. والبيانات الخاصة بعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ هي تنبؤات، وفقا للتوقعات الأساسية لاستكمال الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠٠٩.

عوائق أمام التقدم صوب الحد من الفقر وغير ذلك من الأهداف الإنمائية للألفية

٦ - لا شك أن الحد من فرص العمل وإدراج الدخل سيؤدي إلى تباطؤ كبير في التقدم صوب الحد من الفقر ومكافحة الجوع. وتقدر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة أن مزيدا من الناس يتراوح عددهم بين ٧٣ مليونا و ١٠٣ ملايين سيظلون فقراء أو سيقعون في براثن الفقر مقارنة بالحالة التي كان سيستمر فيها النمو بالمستويات التي كان عليها قبل الأزمة (الجدول ألف-٢). وسيظهر معظم هذا التراجع في شرق وجنوب آسيا، حيث من المرجح أن يتأثر به أناس يتراوح عددهم بين ٥٦ و ٨٠ مليوناً، نصفهم تقريباً في الهند. وقد تبقى هذه الأزمة ١٢ إلى ١٦ مليون شخص آخرين في براثن الفقر في أفريقيا و ٤ ملايين آخرين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتبخر هذه التوقعات على الأرجح تقدير الأثر الفعلي للأزمة على الفقر حيث لا يؤخذ توزيع الآثار الناجمة عن الأزمة في الاعتبار بالشكل الكافي. فالعمال في أسفل سلم الوظائف، بمن فيهم الشباب والإناث، أكثر عرضة لفقدان عملهم أو دخلهم. إضافة إلى ذلك، فإنه من الواضح أن العمال يغادرون بالفعل القطاعات الدينامية الموجهة للتصدير، وأنهم إما أن يصبحوا عاطلين عن العمل أو أن يُهجَّروا إلى أنشطة ذات إنتاجية أدنى (بما في ذلك الرجوع من المناطق الحضرية إلى الأرياف). وفي الصين وحدها، هُجِّرَ ٢٠ مليون عامل بهذا المعنى في نهاية عام ٢٠٠٨. ومن المرجح أن تعرض هذه الاتجاهات للخطر عملية الحد من الفقر بصورة أساسية حيث يحتمل أن ينقضي بعض الوقت قبل أن تتكيف الاقتصادات من جديد وقبل أن يتمكن العمال من العودة إلى أنشطة تكفل لهم أجوراً أكبر.

٧ - وينبغي أيضاً توقع أن يحدث تباطؤ كبير في التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى. وحتى قبل نشوب الأزمة وعلى الرغم من إحراز تقدم ملموس، كانت هناك بلدان عديدة لا تسير على المسار الصحيح المفضي لبلوغ معظم هذه الأهداف^(٢). وستؤدي أيضاً زيادة انخفاض الدخل والإيرادات الحكومية إلى انخفاض الإنفاق العام والخاص على الخدمات الاجتماعية، مما يؤثر على سائر الأهداف الإنمائية للألفية. وما لم تتخذ إجراءات معاكسة للدورات الاقتصادية بسرعة، سيلزم بذل كثير من الجهود الإضافية وتحمل مزيد من التكاليف لإعادة البلدان على المسار الصحيح لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي حدد موعد بلوغها في عام ٢٠١٥، وإن كانت تلك الأهداف قد تختلف من بلد لآخر (انظر الإطار ١).

(٢) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٨، الأمم المتحدة (نيويورك، ٢٠٠٨).

الإطار ١

أثر الأزمة على الأهداف الإنمائية للألفية في أمريكا اللاتينية

ينبغي توقع حدوث تباطؤ كبير في التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية نتيجة لتباطؤ الاقتصاد العالمي. وما لم تتخذ إجراءات إضافية على وجه السرعة، فلا يرجح أن تحقق العديد من البلدان معظم الأهداف، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويصعب التوصل إلى تقدير دقيق لحجم الانتكاسات الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الذي يختلف من بلد لآخر وفقا لحيز السياسة الضريبية القائمة والقدرة المؤسسية على الاستجابة للأزمة.

وتكشف دراسة جديدة أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، باستخدام إطار شامل لوضع النماذج فيما يخص ستة بلدان في أمريكا اللاتينية، أن الانكماش المتوقع في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ والانتعاش البطيء والتدريجي في اتجاه مستويات النمو قبل الأزمة بحلول عام ٢٠١٥ من شأنهما أن يحيدا كثيرا بعض البلدان المنخفضة الدخل في المنطقة (بوليفيا ونيكاراغوا وهندوراس) عن المسار الصحيح لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بإتمام الدراسة الابتدائية، ووفيات الأطفال والوفيات النفاسية، وفرص الحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية^(أ). فالبرازيل وشيلي وكوستاريكا، وهي البلدان التي كان يبدو أنها على المسار الصحيح لتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، سوف تقصّر عن بلوغ عدة أهداف بسبب الأزمة (الشكل ألف).

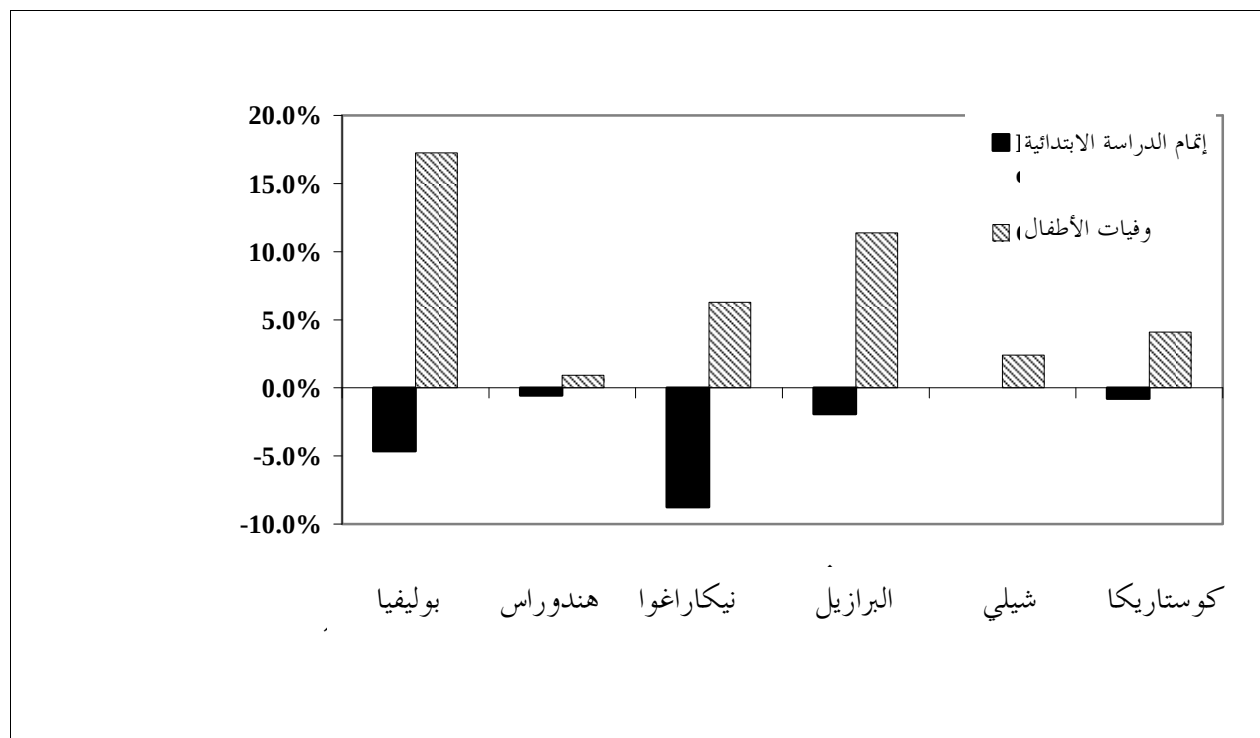
وستكون حكومات بوليفيا ونيكاراغوا وهندوراس بحاجة إلى إنفاق نسبة إضافية من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تتراوح بين ١,٥ و ٢ في المائة، على التعليم والصحة والخدمات الأساسية في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مقارنة بسيناريو فترة ما قبل الأزمة. ويضاف هذا إلى ما يلزم من إنفاق اجتماعي سنوي بنسبة ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بوليفيا، ونسبة ٥ في المائة في نيكاراغوا، ونسبة ٧ في المائة في هندوراس، في غياب الأزمة. وفيما يخص البرازيل وشيلي وكوستاريكا،

(أ) ماركو سانشيز وروب فوس (٢٠٠٩)، "أثر الأزمة العالمية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أمريكا اللاتينية، بحث تقني (قيد الإعداد) لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويستخدم هذا التحليل إطارا على نطاق الاقتصاد لتقييم العوامل المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتكليفها.

سيتراوح الإنفاق الإضافي المطلوب من جراء الأثر المتوقع للأزمة بين نسبيتي ٠,٥ و ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة. ومن الواضح أن تكاليف إضافية بهذا الحجم قد تجهد الموارد المالية الحكومية، وقد تؤدي إلى زيادات لا يمكن تحملها في الدين العام، وقد تصبح مصدرا لعدم استقرار الاقتصاد الكلي في المستقبل، إذا لم يبدأ الانتعاش والنمو المستدام على وجه السرعة.

ويتبين من خلال مزيد من التحليل أن زيادة الإنفاق الاجتماعي من شأنها أن تسهم في انتعاش النمو. غير أن البلدان لن تعود بسرعة إلى مستويات النمو الاقتصادي والعمالة قبل الأزمة، حيث إن الإنفاق على الخدمات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية يمثل حصصا منخفضة نسبية من الطلب الإجمالي في تلك البلدان (الشكل باء). ويرجح أن تنشأ بمرور الوقت آثار أقوى على النمو حيث إن تعزيز نمو الإنتاجية يركز على تحسين نتائج التعليم والصحة. وتصبح الاستجابة المعاكسة للدورات الاقتصادية أقوى بكثير إذا استُكملت استراتيجية الأهداف الإنمائية للألفية بالاستثمارات اللازمة في الهياكل الأساسية العامة. غير أن الانتعاش الكامل يتطلب مساهمة عوامل أخرى أيضا، ولا سيما استئناف الطلب الخارجي. وسيتطلب ذلك تنفيذ تدابير حفازة متضافرة على الصعيد العالمي.

الشكل ألف
أثر الأزمة على إتمام الدراسة الابتدائية ومعدلات وفيات الأطفال بحلول عام ٢٠١٥ في بلدان أمريكا اللاتينية
(التغير بالنسبة المئوية)

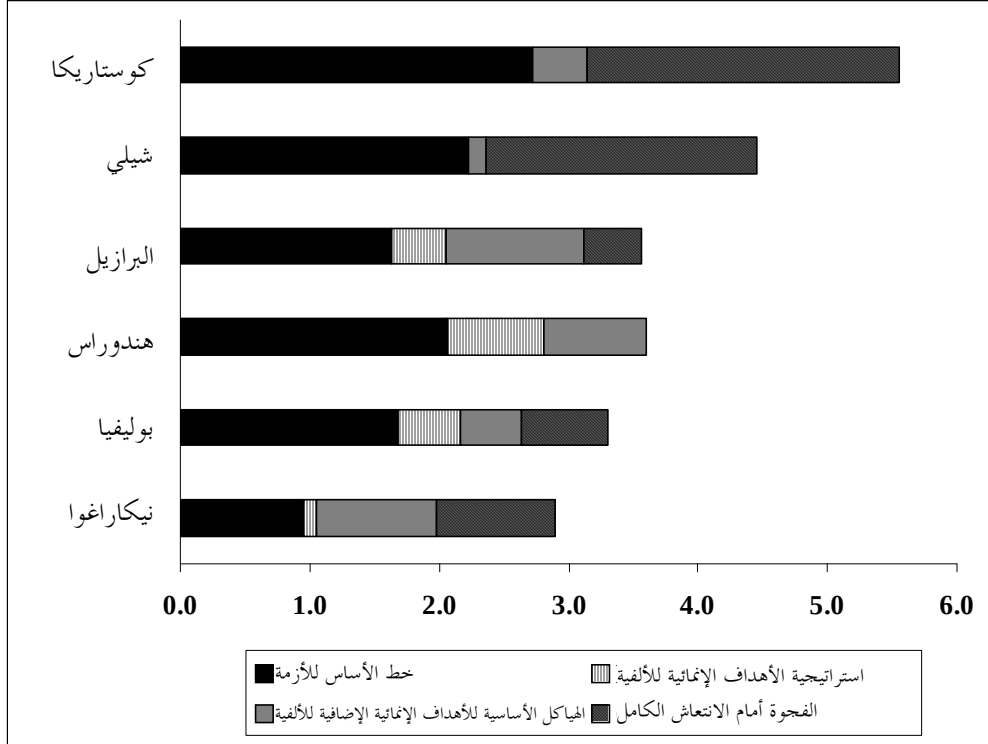


المصدر: سانثيز وفوس (٢٠٠٩)، المرجع نفسه.

ملاحظة: تشير النتائج إلى التغير بالنسبة المئوية في معدلات إتمام الدراسة الابتدائية ومعدلات وفيات الأطفال، على التوالي، بمقارنة النتائج الخاصة بتوقعات الأزمة وتوقعات ما قبل الأزمة بحلول عام ٢٠١٥. وتفترض توقعات ما قبل الأزمة أن اتجاهات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠ ستستمر حتى عام ٢٠١٥. وتفترض التوقعات الأساسية للأزمة تباطؤا كبيرا في النمو خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وانتعاشا تدريجيا انطلاقا من عام ٢٠١١ لتعود معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى المستويات السابقة للأزمة بحلول عام ٢٠١٥.

الشكل باء

محاكاة الأثر المعاكس للدورات الاقتصادية المترتب على زيادة الإنفاق المتصل بالأهداف
الإئتمانية للألفية على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٥-٢٠١٠
(متوسط معدل النمو السنوي، بالنسبة المئوية)



المصدر: انظر الشكل ألف.

التوقعات الإقليمية

اقتصادات البلدان المتقدمة النمو

٨ - في التوقعات الأساسية، من المنتظر أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة بنسبة ٣,٥ في المائة عام ٢٠٠٩ وأن يتحسن بنسبة ضئيلة لا تتجاوز ١ في المائة عام ٢٠١٠، أي أدنى بكثير مما يتطلبه التعافي من هذا الانتكاس. ولا تزال النكسة التي بدأت في قطاع الإسكان عام ٢٠٠٦ مستمرة، مع التراجع الحاد في الاستثمارات التجارية واستهلاك الأسر المعيشية بفعل أزمة الائتمان وانكماش أسعار الأصول وتزايد البطالة. وقد جرى التوسع في تدابير السياسة العامة إلى حد كبير عام ٢٠٠٩، مما في ذلك التوسع

المتواصل في ميزانية مصرف الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة، ومجموعة جديدة من الحوافز المالية تبلغ قيمتها ٧٨٧ بليون دولار، وبرنامج الاستثمارات المشتركة بين القطاعين العام والخاص الذي تفوق قيمته ١ تريليون دولار من أجل التصرف بالأصول المصرفية عديمة الأداء. غير أن نجاح هذه التدابير في إنقاذ النظام المالي من الاختناق واستعادة النمو الاقتصادي سيستغرق بعض الوقت. ولا تزال الشكوك قائمة بشأن فعالية هذه التدابير. ومع الارتفاع الحاد في نسبة البطالة واستمرار وقف الاستثمار المالي، لا يزال خطر سقوط الاقتصاد في انكماش طويل الأمد يتعاضم. وفي إطار التوقعات المتفائلة الذي تعود فيه الأمور إلى نصابها بحلول الربع الثالث من عام ٢٠٠٩، قد يستعيد اقتصاد الولايات المتحدة عافيته في النصف الثاني من العام، مع بلوغ معدل النمو في الوظائف بحوالي ١,٥ في المائة عام ٢٠١٠.

٩ - ويعاني اقتصاد اليابان كساداً شديداً. وقد أدى الانتكاس الحاد في الطلب العالمي، ولا سيما على السيارات وتكنولوجيا المعلومات وأجهزتها، إلى انهيار الصادرات اليابانية، الأمر الذي أسفر عن انخفاض شديد في أرباح الشركات، وتضييق الظروف المالية، وارتفاع البطالة، وتناقص ثروات الأسر المعيشية، وتراجع الطلب المحلي. ورداً على ذلك، خفض المصرف المركزي معدلات الفائدة، إلى جانب عدد من التدابير الأخرى، من أجل توفير الاستقرار في الأسواق المالية وتيسير تمويل الشركات. واتخذت الحكومة سلسلة من تدابير الحوافز المالية، مع إنفاق حكومي إضافي بلغ مجموعه نحو ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع، في المستقبل، أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٧ في المائة عام ٢٠٠٩. ومن الممكن أن يحصل انتعاش طفيف عام ٢٠١٠، ولكن ذلك يتوقف إلى حد كبير على الانتعاش على نطاق العالم.

١٠ - وتضررت اقتصادات بلدان أوروبا الغربية أيما ضرر من جراء الأزمة. ومن المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو انخفاضاً بنسبة ٣,٧ في المائة عام ٢٠٠٩، بعد أن سجل نمواً بنسبة ٠,٨ في المائة عام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من الافتراض بأن الحوافز المالية والنقدية الحالية قد تكتسب بعض القوة خلال عام ٢٠٠٩، فإن اقتصادات بلدان الاتحاد الأوروبي خليق بما ألا تتوقع أكثر من استقرار تدريجي لأنشطتها مع توقع نمو يكاد يكون معدوماً في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠. وتبين الحزن الاقتصادية في أنحاء أوروبا الغربية، حيث تواجه البلدان درجات مختلفة من التعرض للانتكاسات في الأسواق العقارية، وقطاعات البناء، والصادرات المصنعة، والقطاعات المصرفية. غير أن معدلات البطالة في جميع أنحاء المنطقة تتصاعد ومن المتوقع أن يستمر تصاعدها حتى بعد أن يتوقف الناتج عن التبدل. ومن المتوقع، في المتوسط، أن يزيد معدل البطالة في منطقة اليورو إلى ١٠ في المائة عام ٢٠٠٩، بعد أن كان يبلغ ٧,٥ في المائة عام ٢٠٠٨.

١١ - وشهدت اقتصادات الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي تدهوراً مطرداً عام ٢٠٠٨، مع بلوغ النمو مستوى سلبياً في دول البلطيق وهنغاريا، وتراجعته إلى الصفر تقريباً في البلدان الأخرى خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. واستمر هذا التباطؤ طيلة النصف الأول من عام ٢٠٠٩، وانعكس على شكل انخفاضات تزيد على عشرة في المائة في الإنتاج الصناعي، وتراجع شديد للمصادرات وتجارة التجزئة وتزعزع ثقة المستهلكين والأعمال التجارية. ومع أن الكساد الذي تشهده الدول الأعضاء الخمس عشرة بالاتحاد الأوروبي يمكن أن يعتبر السبب الأول لهذا الانكماش، فإن المنطقة تعاني أيضاً من أثر العدوى بالأزمة المالية العالمية التي أسفرت عن زيادة حادة في تكاليف الاقتراض الخارجي والإغلاق المفاجئ لباب الحصول على القروض المصرفية الدولية. ومن المتوقع أن يتقلص الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي بنسبة ١,٧ في المائة عام ٢٠٠٩ وأن ينتعش انتعاشاً متواضعاً بنسبة ١,٥ في المائة عام ٢٠١٠. وفي إطار سيناريو أكثر تشاؤماً يقوم على عدم حدوث انتعاش عالمي من المتوقع أن تشهد هذه البلدان ركوداً اقتصادياً عام ٢٠١٠.

١٢ - ومن المتوقع أيضاً أن تسجل اقتصادات أستراليا وكندا ونيوزيلندا انكماشاً عام ٢٠٠٩، بسبب ما تعانيه من انخفاض الطلب العالمي وأسعار السلع الأساسية. وفي أستراليا، من المتوقع أن يقفز معدل البطالة من ٤,٢ في المائة عام ٢٠٠٨ إلى أكثر من ٦ في المائة عام ٢٠٠٩، وإلى ٨ في المائة عام ٢٠١٠. وفي كندا، من المتوقع أن يصل هذا المعدل إلى ٩ في المائة عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من الحوافز المالية والنقدية، لا ينتظر سوى حدوث انتعاش طفيف عام ٢٠١٠، استناداً بصفة أساسية إلى الانتعاش المعتدل للاقتصاد العالمي، إذا ما سادت الظروف الأساسية.

البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

١٣ - شهدت الظروف الاقتصادية في رابطة الدول المستقلة تدهوراً حاداً منذ نهاية عام ٢٠٠٨، متأثرة بأزمة الائتمان العالمية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، ولا سيما أسعار النفط والمعادن، وبانحسار تدفقات التحويلات المالية بالنسبة إلى بعض البلدان. ومن المنتظر أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة بنسبة ٥,٤ في المائة عام ٢٠٠٩، وهو انخفاض بأكثر من ١٠ نقاط مئوية عما كان عليه النمو عام ٢٠٠٨، ومتوسط السنوات السبع السابقة. وقد يشهد عام ٢٠١٠ انتعاشاً اقتصادياً متواضعاً - مع معدل نمو متوسط يبلغ نحو ١,٥ في المائة - ولكن خطر حدوث ركود اقتصادي لا يزال ماثلاً. ولقد تمكنت الاقتصادات الغنية بالموارد لرابطة الدول المستقلة من اتخاذ تدابير تتعلق بسياسات مواجهة التقلبات الدورية، مستفيدة من التوفير في الموارد المالية والاحتياطي التي تراكت خلال فترة ارتفاع أسعار النفط. فعلى سبيل المثال، اتخذ الاتحاد الروسي تدابير

حفازة بلغت قيمتها ما مجموعه ٩,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. أما البلدان الأخرى التي تفتقر اقتصاداتها إلى هذه الحماية فقد اضطرت إلى التوجه إلى صندوق النقد الدولي لإنقاذها. ووقعت أرمينيا وأوكرانيا وبييلاروس وقيرغيزستان على ترتيبات احتياطية مع صندوق النقد الدولي للحؤول دون انهيار عملاتها والتخفيف من أوجه العجز الرئيسية في موازين مدفوعاتها. وبوسع المزيد من التعزيز للقطاع المصرفي والتدابير الحفازة التكميلية، إلى جانب التوقعات الأساسية للانتعاش العالمي عام ٢٠٠٩، أن تحسن فرص النمو لرابطة البلدان المستقلة عام ٢٠١٠. غير أن مخاطر حدوث نكسة طويلة الأمد ماثلة تظل إذا لم يحصل انتعاش عالمي. وقد أدى تصاعد القلاقل الاجتماعية والاضطرابات السياسية التي تشهدها بالفعل بعض أنحاء رابطة البلدان المستقلة إلى زيادة القدر الكبير من عدم اليقين الذي يكتنف أصلاً الحالة الاقتصادية.

١٤ - وفي جنوب شرقي أوروبا، أصيب النمو بضعف ملحوظ لا سيما في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ وشهد المزيد من التباطؤ خلال عام ٢٠٠٩. وعانت اقتصادات بلدان هذه المنطقة من نكسات هائلة تعزى إلى تقلص الصادرات، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات الحافظات المالية، وانحسار تدفقات التحويلات المالية، وتباطؤ نمو الائتمانات المحلية، وزيادة كلفة التمويل الخارجي. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي المشترك للمنطقة بنسبة ١,٩ في المائة عام ٢٠٠٩ وأن ينتعش بنسبة ١ في المائة عام ٢٠١٠ في نطاق خط الأساس. وفي إطار توقعات متفائلة ومع افتراض حدوث انتعاش أبكر من المتوقع في الاتحاد الأوروبي، فقد يصل معدل النمو الإقليمي إلى ١,٨ في المائة عام ٢٠١٠. غير أن اقتصادات بلدان جنوب شرقي أوروبا يمكنها أن تتوقع مواجهة فترة أطول من الكساد في حال عدم حدوث انتعاش على نطاق العالم.

اقتصادات البلدان النامية

١٥ - يشهد النمو في أفريقيا تباطؤاً شديداً، مدفوعاً في معظمه بانهيار التجارة العالمية وأسعار السلع الأساسية، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وانحسار التحويلات المالية، وتدني إيرادات السياحة. وفي عام ٢٠٠٩، من المنتظر أن يشهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تباطؤاً ليصل إلى ٠,٩ في المائة، بعد أن كان يبلغ ٤,٩ في المائة عام ٢٠٠٨. وقد تأثرت الشركات المصدرة للنفط بشدة بسبب الانخفاض الحاد في أسعار الهيدروكربون. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يشهد اقتصاد أنغولا ونيجيريا انكماشاً بنسبة ٤,٢ في المائة و ٠,٥ في المائة على التوالي عام ٢٠٠٩. وتعاني جنوب أفريقيا من الكساد بسبب انخفاض الطلب العالمي الذي يلحق الضرر بقطاع الصناعات التحويلية فيها على وجه الخصوص. وتعاني بلدان أخرى مصدرة للمنتوجات الصناعية، مثل بوتسوانا وتونس والمغرب وموريشيوس، من الكساد أيضاً في أوروبا والولايات المتحدة. أما البلدان المصدرة الصافية

للمواد الغذائية في المنطقة فهي أقل تأثراً، نظراً إلى أن الطلب على المواد الغذائية لم يكن مرناً نسبياً إزاء الانتكاس العالمي، وإن كانت هذه البلدان تواجه انخفاضاً في أسعار صادراتها بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨. وتواجه البلدان المستوردة الصافية للمواد الغذائية والطاقة في المنطقة انخفاضاً شديداً في الطلب على صادراتها، لا يعوض عنه جزئياً سوى تحسن معدل التبادل التجاري بسبب الانخفاض في أسعار المواد الغذائية والنفط العالمية. وعلى الرغم من انخفاض أسعار الأسواق العالمية، من المتوقع أن يظل معدل التضخم مرتفعاً في بلدان المنطقة إلى حوالي ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٩. وسببت المشاكل الناشئة في موازين المدفوعات التديني الشديد لأسعار العملات في العديد من البلدان الأفريقية، مما أدى إلى رفع الأسعار المحلية للسلع المستوردة، بما فيها أسعار المواد الغذائية. وقد أخذت البطالة والعمالة غير المستقرة في الارتفاع مع تأثر جميع الأنشطة الاقتصادية بانخفاض عائدات التصدير وإيرادات الحكومة. وإضافة إلى ذلك، تتأثر بشدة البلدان ذات الاقتصادات القائمة على قطاعات زراعات الكفاف التي يبدو أنها كفيلة بأن تبقىها بمنأى من انتكاس اقتصادي عالمي، لأن اقتصاداتها النقدية تعتمد بشدة على قلة من الصادرات، بما فيها صناعات التصدير المتخصصة، من قبيل المنسوجات وأزهار الزينة والخضروات والسياحة. ومن المتوقع أن ينهض نمو أفريقيا، المرهون بالانتعاش العالمي من كبوته في الجزء الثاني من عام ٢٠١٠ في إطار السيناريو الأساسي. غير أن مخاطر حقيقية تلوح في الأفق إذا تأجل انتعاش الاقتصاد العالمي وركدت تدفقات المعونة.

١٦ - وعانى شرق آسيا، رغم ما يبدو من قوة أسس اقتصاده الكلي، انتكاساً اقتصادياً حاداً منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة من معدل بلغ متوسطه ٦,١ في المائة عام ٢٠٠٨ إلى ٣ في المائة عام ٢٠٠٩. وخلال الأشهر الستة الماضية، أسفر انهيار الطلب النهائي في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، بالاقتران مع الانعكاسات الكبرى في تدفقات رؤوس الأموال، إلى انكماش حاد في الصادرات والإنتاج الصناعي والإنفاق على الاستثمار في معظم بلدان المنطقة. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تشهد الصين نمواً أبطأ بكثير عام ٢٠٠٩ عما كان عليه في السنوات الأخيرة. ومع انهيار النواتج، زادت حالات تسريح العمال بشكل ملحوظ في المنطقة. وحتى الآن، لا تكشف الإحصاءات الرسمية لأسواق العمل عن جسامه الأزمة بالكامل، مع احتمال حدوث معظم الزيادة في البطالة عام ٢٠٠٩. وشهد التضخم تراجعاً حثيثاً، بعد أن بلغ ذروته في منتصف عام ٢٠٠٨، نظراً إلى انهيار أسعار السلع وتباطؤ الطلب المحلي. ومن المحتمل أن يستمر التضخم في الانخفاض خلال عام ٢٠٠٩. وفي إطار التوقعات الأساسية، من المنتظر أن يستعيد النمو الاقتصادي الإقليمي عافيته نسبياً ليصل إلى ٥,٦ في المائة عام ٢٠١٠، مدفوعاً بانتعاش الطلب المحلي في الصين بفضل مجموعة الحوافز المالية الضخمة التي يطبقها البلد حالياً. ويتوقف انتعاش النمو في المنطقة كذلك على الانتعاش في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو.

١٧ - وتأثرت معظم اقتصادات بلدان جنوب آسيا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية حين كانت لا تزال تعاني من الآثار السلبية لارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، الأمر الذي أدى إلى استفحال أوجه العجز الخارجية والمالية وزيادة التضخم المحلي. ومع انعدام إمكانية الحصول على القروض الخارجية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، أصبحت مواطن الضعف الخارجية ظاهرة للعيان في عدد من البلدان، ولا سيما في باكستان، حيث أمكن تجنب حدوث أزمة في ميزان المدفوعات بفضل مجموعة من المساعدات الطارئة التي بلغت قيمتها ٦,٧ بلايين دولار بدعم من صندوق النقد الدولي. ومن المتوقع، رغم ذلك، أن تخف حدة الانتكاس في جنوب آسيا بالمقارنة مع بعض المناطق النامية الأخرى، نظراً لأن الصادرات تحتل نصيباً أقل في الناتج المحلي الإجمالي ولأن من المتوقع أن يصمد الطلب المحلي بشكل جيد نسبياً. ومن المتوقع أن ينخفض متوسط معدل النمو في المنطقة من ٦,٨ في المائة عام ٢٠٠٨ إلى ٤,١ في المائة عام ٢٠٠٩، قبل أن ينتعش ويصل إلى ٥,٤ في المائة عام ٢٠١٠. وفي الهند، يتضاءل الطلب على الصادرات تضاضاً سريعاً، ولكن من شأن زيادة الإنفاق الحكومي ومرونة الاستهلاك المحلي المساعدة على التخفيف من تباطؤ الحركة الاقتصادية. ويفرض تباطؤ الحركة الاقتصادية ضغطاً قوياً على أسواق العمل في المنطقة، مما يؤدي إلى زيادة البطالة والعمالة الناقصة والعمالة الفقيرة. وفي هذه الأثناء، انخفض التضخم انخفاضاً ملحوظاً في الأشهر الأخيرة، بعد أن كان يميل إلى الارتفاع في عام ٢٠٠٨. غير أن نطاق الحوافز المالية في جميع أنحاء المنطقة محدود نظراً إلى العجز الكبير في الميزانية خلال السنوات الأخيرة وما ترتب عليه من ارتفاع في مستويات الدين العام. ومع ذلك، أعلنت بنغلاديش وسري لانكا والهند عن برامج للحوافز المالية لتخفيف وقع الانتكاس. وثمة مخاطر انكماش كبيرة تلوح في الآفاق الاقتصادية، بما فيها المزيد من تدهور الظروف الاقتصادية العالمية. وقد يؤدي ذلك إلى تدفقات رؤوس أموال كبيرة من المنطقة، ولا سيما من الهند، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى فرض المزيد من الضغوط بدورها على العملات المحلية لخفض قيمة الطلب المحلي وتقييده.

١٨ - وبعد أن حققت اقتصادات بلدان غربي آسيا نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٤,٥ في المائة عام ٢٠٠٨، فإنها سوف تشهد انكماشاً بنسبة ٠,٧ في المائة عام ٢٠٠٩، وتعود، مع الانتعاش العالمي، إلى نمو إيجابي يبلغ معدله ٢,٩ في المائة عام ٢٠١٠. ويشكل هبوط أسعار النفط والتخفيضات في إنتاجه قوى دافعة رئيسية وراء تباطؤ الحركة الاقتصادية في المنطقة، مع توقع انكماش اقتصادات الإمارات العربية المتحدة والسعودية والكويت في عام ٢٠٠٩. وإذا ما استقرت أسعار النفط على مستوى أعلى بعض الشيء عام ٢٠١٠، فمن شأن ذلك أيضاً أن يساعد على إعادة النمو في اقتصادات البلدان المصدرة للنفط إلى

مستوى إيجابي معتدل. ومن المتوقع أن تكون قطر واليمن حالتين إيجابيتين معزولتين نظراً إلى شروعهما في تنفيذ مشاريع كبرى بمجال الطاقة. ويصدق ذلك أيضاً على العراق، حيث من شأن تحسن الحالة الأمنية أن يساعد على تيسير اللحاق بالركب الاقتصادي بعض الشيء، رغم الأزمة العالمية. وفي البلدان غير المصدرة للنفط في المنطقة، سيؤدي الانكماش الحاد في التجارة العالمية والتباطؤ الملحوظ في السياحة إلى ركود النشاط الاقتصادي العام. ويعزز ضعف النشاط الاقتصادي والنمو السريع للقوى العاملة ارتفاع معدلات البطالة في جميع أنحاء المنطقة، الأمر الذي يضع ضغوطاً إضافية على ميزانيتها المالية من خلال زيادة الإنفاق على الاستحقاقات الاجتماعية والتدابير الرامية إلى استحداث فرص العمل. ومن المتوقع أن تنخفض التحويلات المالية، ولا سيما التحويلات التي يرسلها العاملون في اقتصادات البلدان المصدرة للنفط، مما يفرض ضغطاً على دخل الأسر المعيشية واستهلاكها. ولقد أخذ التضخم ينخفض بسبب تباطؤ الحركة الاقتصادية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وكذلك تعزيز الدولار في حالة ارتباط العملات المحلية بالدولار. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه عام ٢٠٠٩ نظراً إلى ضعف الطلب المحلي. وفي عام ٢٠١٠، سيدعم استقرار النشاط الاقتصادي الزيادة المعتدلة في الأسعار. على أن هذه التوقعات الإقليمية مرهونة بعاملين بارزين من عوامل الخطورة. فسوف تؤثر أسعار النفط الخام المنخفضة أكثر من المتوقع تأثيراً مباشراً على النمو في البلدان المصدرة للنفط، في حين سوف يؤثر انكماش أكثر حدة أو أطول أمداً في الطلب العالمي على جميع اقتصادات بلدان المنطقة.

١٩ - وشهد النشاط الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تدهوراً سريعاً في نهاية عام ٢٠٠٨، بفعل ضعف الطلب الخارجي والانكماش السريع في الطلب المحلي، الأمر الذي يعزى إلى الشروط الائتمانية الصارمة والخوف من تفشي البطالة. وبعد خمسة أعوام متعاقبة من النمو بمعدل يزيد على ٤ في المائة سنوياً، سينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٩ في المائة عام ٢٠٠٩، قبل أن يرتفع إلى ١,٧ في المائة في التوقعات الأساسية لعام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن تتأثر المكسيك وأمريكا الوسطى بشدة، نظراً إلى اعتمادهما الشديد على الصادرات المصنعة إلى الولايات المتحدة والتحويلات المالية التي يرسلها العمال من الولايات المتحدة. وتعتمد معظم بلدان أمريكا الجنوبية على الصادرات الأولية وستتأثر أكثر من غيرها بانخفاض أسعار السلع الأساسية. وتؤثر الانعكاسات في رؤوس الأموال وزيادة تكاليف الاقتراض الخارجي في النشاط المحلي والاستثمارات الخاصة، على الرغم من الاستجابات السريعة على صعيد السياسات العامة في بعض البلدان، مثل البرازيل في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. وستشهد منطقة البحر الكاريبي نمواً طفيفاً في عام ٢٠٠٩، الأمر الذي يعكس أداء اقتصادياً قوياً نسبياً في كوبا، وهو أداء متوقع بفضل التخفيف من القيود

التي تفرضها الولايات المتحدة على اقتصاد كوبا. ومن المتوقع أن تسجل البطالة ارتفاعاً كبيراً في جميع أنحاء المنطقة عام ٢٠٠٩، الأمر الذي سيحدث اتجاهها عكسياً في النمو في وظائف القطاع النظامي خلال الأعوام الخمسة الأخيرة. وستربط آفاق الانتعاش الاقتصادي في المنطقة عام ٢٠١٠ إلى حد كبير بالظروف العالمية. ولو طال أمد الكساد الاقتصادي العالمي وشهدت أسعار السلع الأساسية المزيد من الانخفاض، فسيظل مستوى الصادرات منخفضاً، مما سيفاقم مشاكل موازين المدفوعات، ويضعف العملات المحلية، ويثبط تدفقات رؤوس الأموال.

بيئة اقتصادية عالمية سريعة التدهور بالنسبة إلى البلدان النامية

٢٠ - منذ نهاية عام ٢٠٠٨، اشتدت وطأة الأزمة المالية في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو الرئيسية وامتدت لتشمل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عن طريق القنوات المالية والتجارية الدولية. ومع أن التدفقات الرأسمالية والتجارية الخاصة إلى البلدان النامية شهدت انخفاضاً حثيثاً، فقد انهارت الأسعار الدولية للسلع الأولية. ومن المتوقع أن تستمر هذه البيئة الاقتصادية الدولية التي لا تبشر بالخير طيلة عام ٢٠٠٩ بل قد يطول أمدها، مما يطرح تحديات جسيمة أمام البلدان النامية لتمويل الاستثمارات من أجل تحقيق النمو والتنمية المستدامين على المدى الطويل.

انعكاس حاد في اتجاه تدفقات رأس المال الخاص وارتفاع تكاليف التمويل الخارجي

٢١ - تشير التقديرات إلى أن التدفقات الصافية لرأس المال الخاص باتجاه الاقتصادات الناشئة (التي تضم نحو ٣٠ من البلدان النامية الكبيرة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية) قد انخفضت بما يزيد على ٥٠ في المائة خلال عام ٢٠٠٨، فهوت من مستوى الذروة الذي بلغته في عام ٢٠٠٧ وهو أكثر من ١ تريليون دولار إلى أقل من ٥٠٠ بليون دولار. ويتوقع أن يحدث انخفاض حاد آخر خلال عام ٢٠٠٩ بنسبة ٥٠ في المائة.

٢٢ - ومن بين جميع عناصر التدفقات الصافية لرأس المال الخاص، تعرض الإقراض المصرفي للاقتصادات الناشئة لأشد انخفاض، إذ انعكس اتجاه التدفقات الداخلة البالغة حوالي ٤٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٧ لتصبح، حسب التوقعات، تدفقات خارجة صافية في عام ٢٠٠٩. وشهدت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما فيها الاتحاد الروسي وأوكرانيا، وعدة اقتصادات في أوروبا الوسطى والشرقية أشد حالات الانعكاس في الإقراض المصرفي الدولي. فانعكس اتجاه الاستثمارات الرأسمالية الصافية في حافلات الأسهم لتصبح تدفقات خارجة من الاقتصادات الناشئة، إذ جاء رد فعل المستثمرين الدوليين عنيفاً تجاه عمليات البيع في أسواق الأسهم على الصعيد العالمي. ومع أن تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر أقل تقلباً من العناصر الأخرى لتدفقات رأس المال الخاص، فقد تراجعت هي أيضاً بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٨^(٣).

٢٣ - وقد تزايد اعتماد أفريقيا على تدفقات رأس المال الخاص الداخلة، رغم صغر حجم تلك التدفقات على المستوى العالمي. وبالنظر إلى حجم معظم أسواق رأس المال المحلية، فإن حدوث انخفاض ولو ضئيل في هذه التدفقات الداخلة يمكن أن يكون له أثر كبير على أسعار السندات. ونتيجة لانكماش الإقراض العالمي، لم تحصل أي إصدارات لسندات دولية في البلدان الأفريقية في عام ٢٠٠٨. وقد اضطرت أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا ونيجيريا إلى أن تلغي بالفعل خططاً لجمع أموال من أسواق رؤوس الأموال الدولية من أجل مشاريع الهياكل الأساسية.

٢٤ - وتشير توقعات المستقبل إلى أن صافي تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية سترجع أكثر في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ويتوقع أن يواصل المستثمرون المؤسسيون في البلدان المتقدمة النمو تقليل انخراطهم في الاقتضادات الناشئة، في حين يحتمل أن تزيد المصارف الدولية من تقييدها للإقراض العابر للحدود. وقد تؤدي مختلف تدابير الإنقاذ المصرفية التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو إلى تفاقم هذا الاتجاه فعلياً. كما أنه من غير المتوقع أن ينتعش الاستثمار المباشر الأجنبي في خضم هبوط الإنفاق الرأسمالي العالمي، والانخفاض الحاد في أرباح الشركات، واستمرار الاتجاه التنافسي لأسعار السلع الأولية وضعف أسعار العقارات في الاقتصادات الناشئة.

٢٥ - وقد ازدادت تكاليف التمويل الخارجي بالنسبة للاقتصادات الناشئة والبلدان النامية الأخرى تزايداً كبيراً منذ أواخر عام ٢٠٠٨. وارتفع مؤشر سندات الأسواق الناشئة ارتفاعاً هائلاً من ٢٥٠ نقطة أساس إلى حوالي ٨٠٠ نقطة أساس في غضون بضعة أسابيع في نهاية الفصل الثالث من عام ٢٠٠٨. وكان الارتفاع الأخير معمماً، مما يشير إلى أن نهج تفادي خطر الاستثمار في الأسواق الناشئة الذي انتشر وشاع بدأ يترسخ لدى المستثمرين.

٢٦ - وسيكون لنقص التمويل الميسور عواقب رئيسية على الإنفاق على الهياكل الأساسية، الذي يعد أمراً حاسماً بالنسبة للنمو الطويل الأجل. وقد انخفضت الاستثمارات في مشاريع الهياكل الأساسية العامة والخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي أمريكا اللاتينية انخفاضاً كبيراً إثر وقوع أزمات وتسويات مالية شتى في الثمانينات والتسعينات، في حين انخفضت أيضاً الاستثمارات في الهياكل الأساسية انخفاضاً كبيراً بعد الأزمة المالية في أواخر

(٣) الأونكتاد، *Assessing the impact of the current financial and economic crisis on global FDI flows* (UNCTAD/DIAE/IA/2009/3).

التسعينات في شرق آسيا ولم تعد إلى مستوياتها في ٢٠٠٧ قبل الأزمة. فصيانة الهياكل الأساسية العامة الضرورية جداً أو تشييدها أو إعادة تأهيلها أمر حاسم بالنسبة للتنمية والنمو المستدامين، بما في ذلك عن طريق التأثير على أماكن تنفيذ أنشطة القطاع الخاص الجديدة.

انهيار التجارة العالمية وانحسار التحويلات المالية

٢٧ - تتعرض البلدان النامية لأضرار شديدة تفوق ما تعانيه البلدان الأخرى من جراء انهيار التجارة العالمية. فقد انخفضت التدفقات التجارية على الصعيد العالمي انخفاضاً حاداً اعتباراً من نهاية عام ٢٠٠٨ وواصلت انخفاضها في الفصل الأول من عام ٢٠٠٩ بمعدل سنوي يزيد على ٤٠ في المائة خلال الأشهر الثلاثة حتى شباط/فبراير ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٠٩، يتوقع أن يهبط حجم التجارة العالمية بنسبة ١١ في المائة، وهو أكبر هبوط سنوي منذ الكساد الكبير الذي شهدته ثلاثينات القرن الماضي. ويضاعف من أثر هبوط الطلب العالمي جفاف تمويل التجارة وتعاضم الاتجاهات الحمائية.

٢٨ - وشهدت اقتصادات البلدان الآسيوية أقصى انخفاض في التبادل التجاري، حيث بلغت معدلاته السنوية في بعض الحالات ٥٠ في المائة أو أكثر. فلأول مرة منذ عقود، سجلت حالات انخفاض كبير في صادرات الصين من عام إلى عام (٢٣ في المائة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩) والهند (٢ في المائة). كما أن واردات هذين البلدين انخفضت انخفاضاً حاداً، مما كان له، بجانب انخفاض الطلب في البلدان الصناعية، أثر على صادرات البلدان المنخفضة الدخل من السلع الأساسية.

٢٩ - ويضاعف الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية من الأثر الضار على العديد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تعتمد بشدة على صادرات السلع الأساسية. ففي الفترة من ٢٠٠٢ حتى منتصف ٢٠٠٨، حقق العديد من البلدان مكاسب من الاتجاه التصاعدي، وإن جاء متقلباً، لأسعار النفط والسلع الأساسية غير النفطية. غير أن تفاقم الأزمة المالية العالمية منذ منتصف ٢٠٠٨ أدى إلى انعكاس ذلك الاتجاه بحدة؛ فقد هوت أسعار النفط بنسبة تزيد على ٧٠ في المائة عن مستوى الذروة الذي بلغته في منتصف ٢٠٠٨. وانخفضت أسعار الفلزات بنسبة ٥٠ في المائة، كما أن أسعار السلع الأساسية الأخرى، بما فيها الحبوب الأساسية، انخفضت إلى حد كبير. وعلى الرغم من أن تلك الأسعار قد بدأت تستقر نوعاً ما في الفصل الأول من ٢٠٠٩، فمن غير المتوقع حدوث أي انتعاش كبير لها في إطار احتمالات المستقبل، مما سيواصل خفض الأرباح من الصادرات والإيرادات الحكومية في العديد من البلدان النامية. وقد تشهد البلدان المستوردة للأغذية والطاقة تحسناً في معدلات التبادل التجاري الخاصة بها، وإن كانت هذه المكاسب سيقابلها،

في معظم الحالات، خسائر أكبر بسبب انهيار الطلب على الصادرات وارتفاع تكاليف الاقتراض و/أو تراجع تدفق التحويلات المالية. ومن بين البلدان المصدرة الصافية للسلع الأساسية، تتعرض البلدان المنخفضة الدخل لأسوأ الخسائر بسبب انهيار أسعار السوق العالمية، إذ تمثل صادرات السلع الأولية ما متوسطه ٧٠ في المائة من مجموع صادراتها، كما أن جزءاً كبيراً من الإيرادات الحكومية يتأتى من تلك الصادرات.

٣٠ - وانخفضت التحويلات المالية إلى البلدان النامية انخفاضاً كبيراً. وقد بلغ مجموع قيمة التحويلات المالية، ما يزيد على ٣٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، أي ثلاثة أضعاف تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، وشكلت مصدراً هاماً لدعم الاستهلاك والتنمية الواسعة النطاق. وتمثل هذه التحويلات المالية بالنسبة لعدة بلدان ذات اقتصادات صغيرة أكثر من ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في كل منها. واتسمت التحويلات المالية عادة بالاستقرار النسبي لا بل كانت معاكسة للدورات الاقتصادية. غير أن هذه التدفقات، في مواجهة الأزمة المالية العالمية الشديدة، يتوقع أن تتراجع في عام ٢٠٠٩، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب آسيا وبعض بلدان رابطة الدول المستقلة، مثل جمهورية مولدوفا وطاجيكستان وقيرغيزستان، ولو أنه من المتوقع أن يكون تراجعها أقل بكثير من تراجع إيرادات القطع الأجنبي الأخرى.

تصاعد مشاكل ميزان المدفوعات

٣١ - نتج عن الهزات الخارجية الشديدة آثار عميقة على أوضاع ميزان المدفوعات لدى البلدان ذات الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية الأخرى. وكان العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد جمّعت، قبل نشوب الأزمة المالية العالمية، احتياطات كبيرة من القطع الأجنبي تجاوز مجموعها ٤ تريليونات دولار في عام ٢٠٠٨. بيد أن الانعكاس الحاد لتدفقات رأس المال وتدهور الحسابات الجارية لديها أدّى إلى انخفاض في احتياطات القطع الأجنبي لدى العديد منها، باستثناء الصين وعدد قليل من الاقتصادات الآسيوية الأخرى. كما أن هروب رأس المال ومحاولات حماية العملات المحلية من انخفاض سريع في قيمتها أدّى إلى استفاد كبير لاحتياطات القطع الأجنبي لدى بعض الاقتصادات، مثل الاتحاد الروسي.

٣٢ - وحتى وقت قريب، كان ينظر إلى تكديس البلدان النامية لاحتياطي القطع الأجنبي خلال العقد الماضي على أنه "مفرط"، إلا أنه بدأ الآن يثبت سريعاً، في حالات كثيرة، عدم كفايته من أجل "حماية الذات"، نظراً لضخامة الهزات الخارجية التي سببتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية. وفي عام ٢٠٠٩، لن يكون لدى أكثر من ١٠٠ بلد نام

فائض في حساب العمليات الجارية كاف لتغطية مستحقات الديون الخاصة عليها، ويتوقع حدوث فجوة مالية تتراوح بين ٢٠٠ و ٧٠٠ بليون دولار. وقد انخفضت الاحتياطات لدى حوالي ٣٠ بلداً منخفض الدخل إلى أقل من المستوى المثل في قيمة الواردات لثلاثة أشهر.

٣٣ - وتعرض عملات العديد من البلدان النامية لضغوط. فقد أدى كل من تدهور الأوضاع الخارجية وتحسن قيمة دولار الولايات المتحدة نتيجة تخليص النظام المالي من ديونه ومضاربات تجارة التحويل منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى انخفاض قيمة عملات البلدان النامية. وشهد العديد من البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل عمليات تخفيض كبيرة لقيمة عملاتها على مدى فترة الـ ٦ إلى ٩ أشهر الماضية، بلغ في بعض الحالات نسبة كبيرة تتراوح بين ٢٠ و ٥٠ في المائة. وأدى انخفاض أسعار صرف العملات إلى جعل تكلفة التزامات خدمة الدين الخارجي بالعملات المحلية أعلى بكثير، وقد أثر ذلك على حالة ميزانيات الحكومات والأعمال التجارية. وتفرض هذه العوامل أيضاً ضغطاً شديداً على استدامة الديون في العديد من البلدان النامية، التي يواجه كثير منها صعوبات في تحديد ديونها الخارجية، مع استحقاق ما قيمته ٣ تريليونات دولار تقريباً من الديون الخارجية للبلدان ذات الاقتصادات الناشئة خلال عام ٢٠٠٩. ويتعرض أيضاً العديد من البلدان المنخفضة الدخل لمخاطر متزايدة، بما فيها البلدان التي مُنحت تخفيفاً كبيراً لعبء ديونها في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتظهر البيانات الحديثة أيضاً أن حوالي ثلث البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تزيد نسب ديونها الخارجية إلى ناتجها المحلي الإجمالي على ٥٠ في المائة، وأن نسب خدمة الدين لديها إلى ناتجها المحلي الإجمالي تفوق ٢ في المائة، مما يدرجها في خانة البلدان السريعة التأثر بالصدمات الخارجية والمعرضة لخطر الإعسار نتيجة الدين.

٣٤ - وسيلزم زيادة التمويل الرسمي للتعويض عن انخفاض تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية ولتوفير موارد إضافية للتخفيف من أثر الأزمة المالية على جهودها في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكانت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية قد انخفضت، قبل الأزمة، انخفاضاً كبيراً خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٨، ازدادت تدفقات المساعدة من مائتي لجنة المساعدة الإنمائية من جديد حتى بلغت حوالي ١٢٠ بليون دولار. وقد تضغط الأزمة باتجاه خفض تدفقات المساعدة، نظراً لتحديد العديد من الجهات المانحة لحجم تدفقات المساعدة كحصة من الدخل القومي الإجمالي، وبذلك تنخفض قيمة المساعدة بانخفاض الدخل حتى وإن بقيت الحصة ثابتة. ومع أن البلدان المانحة أكدت مراراً التزاماتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن الوفاء بتلك الالتزامات في أوانه قد لا يتم إذا طال أمد الأزمة.

٣٥ - وفي تلك الأثناء، وسع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي عمليات الإقراض إلى درجة كبيرة. فحتى شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تلقى اثنا عشر من البلدان ذات الاقتصادات الناشئة تمويلاً من برامج صندوق النقد الدولي، بلغ مجموعه ٥٠ بليون دولار. كما زاد الصندوق حجم القروض المقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل، إلا أنه لا يزال يعاني من نقص في الموارد لمضاعفة قدرته على الإقراض لتصل إلى ٢٣ بليون دولار، وهو مبلغ يقل كثيراً عما هو مطلوب.

٣٦ - واتفق قادة مجموعة العشرين في اجتماع القمة الذي عقده في لندن في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ على تقديم دعم مالي دولي قيمته ١,١ تريليون دولار إلى البلدان التي تعاني من مشاكل في مجال التمويل الخارجي، بوسائل منها زيادة الموارد المتاحة لصندوق النقد الدولي ثلاثة أضعاف لتصل إلى ٧٥٠ بليون دولار (بما في ذلك حصة جديدة لحقوق السحب الخاصة بمبلغ ٢٥٠ بليون دولار)، وتوفير قروض إضافية من جانب المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لا تقل عن ١٠٠ بليون دولار، ودعم تمويل التجارة بمبلغ ٢٥٠ بليون دولار. ومع ضخامة هذه المبالغ، إلا أنها قد لا تكفي للتصدي للتحديات التي تفرضها الأزمة العالمية الحالية.

تحديات السياسات العامة

٣٧ - منذ تفاقم الأزمة المالية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وفرت الحكومات على نطاق العالم أموالاً عامة ضخمة (بلغت ١٨ تريليون دولار، أو حوالي ٣٠ في المائة من الناتج الإجمالي العالمي) من أجل إعادة رسملة المصارف، فاستحوذت جزئياً أو كلياً على المؤسسات المالية المتعثرة وقدمت ضمانات كبيرة على إيداعات المصارف والأصول المالية الأخرى. وعلاوة على ذلك، قامت بلدان عديدة، إقراراً منها بعدم كفاية التدابير النقدية والمالية لتفادي الكساد، باعتماد خطط حفز مالي، وصل مجموع مبالغها إلى حوالي ٢,٦ تريليون دولار (حوالي ٤ في المائة من الناتج الإجمالي العالمي)، على أن تصرف خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وعلى الرغم من ضخامة هذه المبالغ فإنها قد تبقى أقل نوعاً ما من المبلغ اللازم للتعويض عن التراجع التقديري في إجمالي الطلب العالمي والبالغ من ٢ إلى ٣ في المائة من الناتج الإجمالي العالمي سنوياً.

٣٨ - وسيلزم تنفيذ المزيد من الأعمال المتضافرة في المجالات الرئيسية الأربعة التالية:

أولاً، يلزم تنفيذ المزيد من الأعمال الحاسمة والتعاونية لاستعادة الصحة المالية للمصارف، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو. فعلى الرغم من الدعم غير المسبوق الذي قدم حتى الآن، كما أشير آنفاً، فإن مشاكل القطاعات المالية لا تزال قائمة، وسيلزم بذل

المزيد من الجهود لتحقيق إعادة رسملة كافية للمصارف بهدف تيسير استئناف عمليات الإقراض المحلي والدولي. وبدون ذلك، من غير المرجح أن تكون خطة الحفز المالي فعالة تماماً.

٣٩ - ثانياً، يتعين تنسيق تدابير الحفز المالي بصورة أفضل وجعلها تتماشى مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة. وحتى الآن، لم يحصل تنسيق حقيقي للتدابير المالية التي تتخذها الحكومات الوطنية. وبدون تنسيق كاف، قد لا تفي تدابير الحفز بما هو مطلوب. فعدم التنسيق في مجال حجم التدابير وتوقيتها سيحد من التأثيرات المضاعفة لخطة الحفز، مما يقلل من أثرها على النمو الاقتصادي والعمالة على مستوى العالم. والأمر الإضافي والمهم هو أن أكثر من ٨٠ في المائة من التدابير الحفازة تنفذها البلدان المتقدمة النمو الرئيسية. وبما أن تلك البلدان تواجه قدراً أكبر من التراجع الاقتصادي مع توافر قدرة استجابة على الاستجابة لديها، فمن الطبيعي فعلاً أن تنطلق معظم الجهود المعاكسة للدورات الاقتصادية منها، ولكن ذلك لا يكفل قدراً كافياً من إعادة التوازن للاقتصاد العالمي. وعلاوة على ذلك، وبما أن معظم مبالغ الحفز سترد من البلدان الرئيسية المعرضة لعجز، دون اتخاذ إجراءات تصحيحية، فإن ذلك من شأنه أن يديم مشكلة عدم التوازن على المستوى العالمي (انظر الإطار ٢). وفي الوقت نفسه، تفتقر معظم البلدان النامية للموارد اللازمة لتنفيذ ما يلزم من تدابير معاكسة للدورات الاقتصادية من أجل اقتصاداتها. وعلى الرغم من ضخامة حجم السيولة الدولية الإضافية التي سيوفرها المجتمع الدولي، وفقاً لما اتفقت عليه مجموعة العشرين، فإنها غير كافية لمنح البلدان النامية ما تحتاجه من موارد لكفالة حفز عالمي أكثر توازناً ومتماشياً مع احتياجات التنمية طويلة الأجل^(٤). وثمة باعث آخر على القلق، هو أن كثيراً من مجموعات الحوافز المالية ينطوي على ممارسات تجارية محففة (غالباً بصورة غير متعمدة) بتقديمها إعانات وحوافز للشركات المحلية. ويعني ذلك أن هذه الطريقة قد تعيق انتعاش الاقتصادات التي لا تملك الموارد لتقديم حوافز مالية ودعم الصناعات المحلية. ويجب أن يعالج التنسيق العالمي أيضاً هذا الشاغل.

(٤) الجزء الأكبر من مبلغ الـ ١,١ تريليون دولار سيخصص وفقاً للحصص المعمول بها حالياً في صندوق النقد الدولي، وسيكون في معظمه مخصصاً للإقراض الطارئ القصير الأجل، مما يعني ضمناً أن جزءاً ضئيلاً منه فقط سيوفر بصورة مباشرة لتمويل التنمية لأجل طويل في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. انظر أيضاً تقرير الأمين العام عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية (A/CONF.214/4).

الإطار ٢

التعديلات غير المنظمة للاختلالات العالمية تطرح خطراً مستمراً

برزت الأزمة الحالية نتيجة لنمط النمو العالمي غير القابل للاستدامة، الذي تجلّى في أمور منها اتساع نطاق الاختلالات المالية العالمية وتزايد عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة، الممول من الفوائض المتزايدة في الصين واليابان وبعض البلدان الأوروبية وأهم البلدان المصدرة للنفط وعديد من البلدان النامية. ومع امتداد الفترة التي ساد فيها هذا النمط، ازداد خطر تعرض العملة الاحتياطية الرئيسية في العالم، وهي دولار الولايات المتحدة، لانخفاض شديد. وفي واقع الأمر، كان الدولار قد ضعف بصورة بارزة بالفعل قبل الأزمة الحالية، وشهد تقلبات متزايدة مقابل سائر العملات الرئيسية.

وتقلصت الاختلالات العالمية تقلصاً ملحوظاً في عام ٢٠٠٨. ولكن هذا التقلص جاء للأسف نتيجة لعملية انكماشية نجمت عن انهيار التجارة ووقف الاستثمار المالي على الصعيد العالمي، وليس كنتيجة لعملية تكيف أسلم. وقد أفضى ذلك، بالنظر إلى عدم التنسيق الكافي لمجموعات الحوافز في الاقتصادات الكبرى، إلى تفاقم خطر تقلبات أسعار الصرف الرئيسية، بما في ذلك انهيار الدولار، بدلاً من تناقص هذا الخطر.

وتقلص العجز الخارجي للولايات المتحدة إلى ٦٧٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، ويُتوقع له المزيد من الانخفاض ليلبلغ نحو ٤٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٩. ومن بين الاقتصادات الرئيسية التي كانت تحقق فوائض، انتقلت منطقة اليورو إلى خانة الاقتصادات ذات العجز، بينما تلاشى تقريباً منذ منتصف عام ٢٠٠٨ الفائض الكبير الذي حققته اليابان. وشهدت فوائض البلدان المصدرة للنفط أيضاً تراجعاً كبيراً. أما الصين فهي البلد الوحيد الذي تواصل فيه نمو الفائض (ليلبلغ ٤٢٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٨)، بالنظر إلى أن وارداتها انخفضت أكثر من صادراتها.

ويبقى تأثير مجموعات الحوافز المالية التي اعتمدتها الاقتصادات الرئيسية على الاختلالات العالمية مشوباً بعدم اليقين. ولكن في حالة الولايات المتحدة، يُتوقع أن يزداد عجز الحكومة الاتحادية إلى نحو ١ ٥٨٠ بليون دولار (١١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠٠٩، بعد أن كان ٤٥٠ بليون دولار (٣,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠٠٨. وسيكون من شأن ارتفاع معدل ادخار الأسر المعيشية في الولايات المتحدة (بزيادة نسبتها نحو ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) أن يساعد على سد جزء من الزيادة في العجز المالي، وإن كان سيلزم لسد بقيته (نحو النصف) اللجوء إلى

المدخرات الأجنبية أو طباعة المزيد من الأوراق النقدية. وفي الحالتين، يُرجح أن يفرض ذلك ضغطا نزوليا متجددا على الدولار، لأن تخوف المستثمرين قد يزداد من إمكانية تعرض ما يملكونه من أصول بالدولار لخسائر في المستقبل. وبدون تنسيق مناسب لمجموعات الحوافز المالية في جميع أنحاء العالم ولطرائق تمويلها، قد يصبح عدم اليقين بشأن التخلص من الاختلالات العالمية مصدرا لمزيد من عدم الاستقرار المالي.

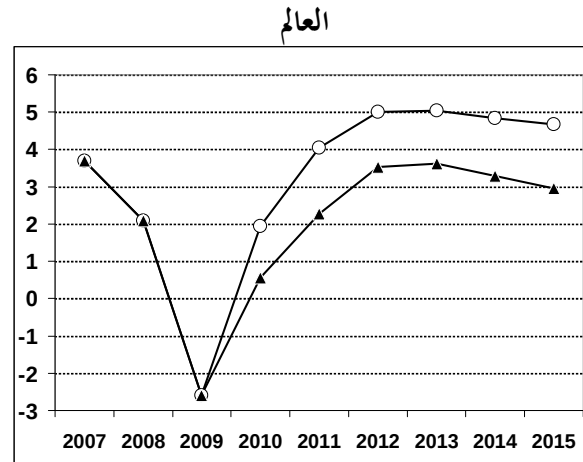
٤٠ - وتُبيّن عمليات المحاكاة باستخدام النموذج السياسي العالمي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن حوافز الاقتصاد الكلي العالمية المقترحة قد تعود بمكاسب إنمائية كبيرة على الصعيد العالمي إذا كانت أكثر توازنا وتنسيقا، مقارنة بفرضية الحوافز غير المنسقة، المتمثلة في مجموعات الحوافز المالية القائمة التي تطبقها الحكومات الوطنية بصورة فردية. ففي فرضية الحوافز المنسقة، ستبذل البلدان التي لديها حاليا فوائض خارجية كبيرة جهودا تحفيزية تفوق ما تبذله حاليا، في حين ستتاح للبلدان النامية تحويلات موارد إضافية لتمويل التنمية (زيادة تبلغ نحو ٥٠٠ بليون دولار على مدى الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، مقارنة بفرضية الحوافز غير المنسقة)^(٥). وستشمل تحويلات الموارد الإضافية اللازمة مبلغا قدره نحو ٥٠ بليون دولار من أجل أقل البلدان نموا. وفرضية الحوافز المنسقة لن تفضي فقط إلى دعم التدابير التي تتخذها البلدان النامية لمواجهة التقلبات الدورية من خلال تعزيز نظمها الخاصة بالحماية الاجتماعية والقيام باستثمارات طويلة الأجل في التنمية المستدامة، بل ستشمل أيضا جهودا منسقة ترمي إلى زيادة الفرص المتاحة أمام البلدان للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، على النحو المتوخى في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لتحقيق التنمية الفعلية. وفي هذه الفرضية المنسقة المنطوية على سياسة موجهة نحو التنمية، سيتعافى الاقتصاد الدولي ليصبح معدل نموه السنوي نحو ٤ إلى ٥ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، وسيصدر ذلك نمو قوي يبلغ نحو ٧ في المائة سنويا في البلدان النامية (الشكل الثاني). أما في فرضية الحوافز غير المنسقة، فلن يتحسن معدل النمو في البلدان النامية إلا بنسبة ٣ إلى ٤ في المائة سنويا.

(٥) تشبه التوقعات في إطار فرضية الحوافز غير المنسقة التوقعات الأساسية الواردة في الجدول ألف - ١، لكنها تشمل أيضا الآثار السلبية المحتملة على التجارة العالمية، والوقوع السلبي على البلدان النامية بصفة خاصة، بسبب العناصر الحمائية المدرجة في مجموعات الحوافز والإنقاذ المالي.

الشكل الثاني

انتعاش الاقتصاد وفقاً لكل من فرضية الحوافز العالمية المنسقة وغير المنسقة، للفترة

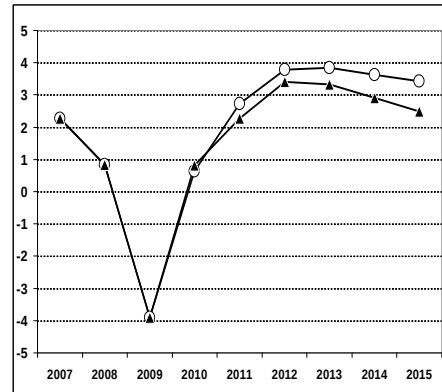
٢٠٠٩-٢٠١٥

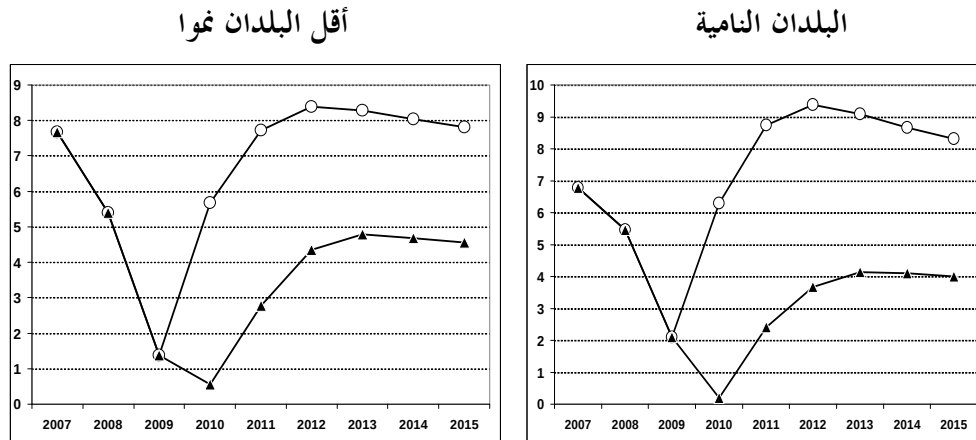


البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية



البلدان المتقدمة النمو





المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالاستناد إلى عمليات محاكاة سياسية باستخدام النموذج السياسي العالمي للأمم المتحدة.

مفتاح رموز الشكل: ▲ = فرضية السياسات غير المنسقة

O = فرضية الحوافز العالمية المنسقة

٤١ - ولا شك في أن البلدان المتقدمة النمو ستستفيد أيضا من تنسيق السياسات المقترح وسيزداد معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي إلى نحو ٤ في المائة سنويا، عوضا عن ٢ إلى ٣ في المائة في فرضية السياسات غير المنسقة. وإضافة إلى ذلك، يتوقع من خلال نتائج عمليات المحاكاة في إطار فرضية السياسات المنسقة أن تتلاشى الاختلالات العالمية على نحو سليم، مع إبقاء الوضع الخارجي للأصول والخصوم في الاقتصادات الرئيسية منضبطا، مما سيفضي بدوره إلى دعم زيادة استقرار أسعار الصرف. وعليه، يبدو أن تحويل الموارد الإضافية إلى البلدان النامية سيعود بفوائد جمة على الصعيد العالمي. وعلى أنه سيستلزم بالطبع توافر الظروف (على الصعيدين العالمي والوطني) لاستخدام هذه الموارد استخداما فعالا. ومن الضروري أن يصحب تنسيق السياسات آليات للرصد لكفالة المساءلة والمصادقية في إطار هذه الجهود المنسقة.

٤٢ - وثالثا، تلزم إصلاحات جذرية للنظام المالي الدولي من أجل التغلب على أوجه القصور التي تعتره، والتي تسببت في نشوء هذه الأزمة في المقام الأول، ومن أجل درء وقوع أزمات في المستقبل. ودون الدخول في التفاصيل هنا^(٦)، ينبغي لهذه الإصلاحات أن تتناول

(٦) انظر World Economic Situation and Prospects 2009 [الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٩]، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.II.C.2، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠٠٩)؛ والأزمة الاقتصادية العالمية: أوجه القصور النظمية والتدابير العلاجية المتعددة الأطراف (UNCTAD/GDS/2009/1)، وتقرير الأمين العام عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية (A/CONF.214/4).

أولا مواطن الضعف الرئيسية للقواعد السارية على النظام المالي الدولي ولتدابير الإشراف عليه. فالآليات القائمة تعتبر الآن عموما غير كافية للحد من التقلب الدوري المتأصل في النظام المالي، والذي يميل إلى زيادة دوران أسعار الأصول. ويلزم إقامة نظام لقواعد الحيطرة الشاملة، يستند إلى مخصصات رأسمالية لمواجهة التقلبات الدورية، من أجل إنشاء مؤسسات تتولى الإشراف على شرائح السوق المالية التي تتركز فيها المخاطر العامة، بما فيها الصناديق التحوطية والتدفقات عبر الحدود.

٤٣ - وينبغي أن يشكل التعاون الدولي المعزز في مجال الضرائب عنصرا هاما من نظام عالمي أكثر فعالية للقواعد المالية. فمن شأن هذا التعاون أن يساعد على الحد من التهرب من الضرائب، الذي غالبا ما يرتبط بغسل الأموال والفساد وتمويل الإرهاب والاتجار بالمخدرات. وبما أن التهرب من الضرائب ظاهرة منتشرة، فإن من شأن تحسين تنسيق الضرائب لمكافحة هذه الظاهرة أن يساعد أيضا على النهوض بقدرات الحكومات على الصعيد العالمي في مجال الضرائب، مما سيساعد بدوره على زيادة التمويل المتاح للإنعاش والتنمية. وفيما يتعلق بالبلدان النامية، سيكون من الأهمية بمكان إنشاء آلية دولية لإعادة هيكلة الديون، السيادية وتخفيف عبئها، استنادا إلى نهج مرن يرمي إلى تعزيز قدرتها على تحمل عبء الديون، مع توفير تمويل إضافي لها. وتبين التحاليل أن ميزان مدفوعات العديد من البلدان أخذ في التدهور بسرعة بسبب الأزمة العالمية، في حين ستحتاج الحكومات إلى اتخاذ تدابير مكثفة لمواجهة التقلبات الدورية. وينبغي أن تدرج في مجموعة الحوافز، حيثما تطلب الأمر، اتفاقات الحفاظ على الوضع الراهن والوقف الطوعي المؤقت للالتزامات القائمة في مجال تسديد الديون، كيما تتاح للبلدان فرصة إضافية لالتقاط الأنفاس على الصعيد المالي. ومن شأن هذه الاتفاقات أيضا أن تقلص الاحتياجات إلى تمويل جديد. وإضافة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات في هذا المجال على الفور، يلزم وضع آلية مُنظمة لتسوية الديون السيادية وإطار محسن لتناول حالات الإفلاس عبر الحدود.

٤٤ - والأمر الأساسي الأهم هو وجوب إنشاء نظام احتياطي عالمي جديد لا يستند إلى عملات وطنية أو إقليمية باعتبارها العملة الاحتياطية الرئيسية. وللتغلب على أوجه القصور الرئيسية في النظام الحالي، تلزم مجموعة من التدابير الإصلاحية الواسعة النطاق. فينبغي إعداد نظام جديد يتيح تجميع الاحتياطيات على نحو أفضل على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولا يستند إلى عملة واحدة من العملات الوطنية ولا حتى إلى عملات وطنية متعددة. وينبغي أن يتيح هذا النظام طرح سيولة مالية على الصعيد الدولي (حقوق السحب الخاصة أو ما يعادلها) لإيجاد نظام مالي عالمي أكثر استقرارا. وإذا أريد إضفاء المزيد من الأهمية

والفعالية على دور حقوق السحب الخاصة، فينبغي أن يصحبه مزيد من التدابير الإصلاحية والسياساتية.

٤٥ - ورابعا، ينبغي إنشاء إطار جديد للإدارة الاقتصادية العالمية، يتمشى مع حقائق الواقع في بداية القرن الحادي والعشرين. ويلزم إجراء إصلاح جذري لهيكل إدارة مؤسسات بریتون وودز. ففي مؤتمر الدوحة لتمويل التنمية، اتفقت الدول الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ على وجوب أن يكون هذا الإصلاح شاملا، لكي تعكس على نحو أوفى مواطن الثقل الاقتصادي المتغيرة في الاقتصاد العالمي، وتكون أكثر استجابة للتحديات الحالية والمقبلة، ولتعزيز شرعية تلك المؤسسات وفعاليتها. فالتفاوت القائم حاليا في توازن الأصوات في هذه المؤسسات يحول دون مراعاتها لاحتياجات المستفيدين من صناديقها على نحو مناسب في عملياتها، ويتعارض مع طابعها العام ودورها كميسر للتعاون الدولي. وينبغي أن تفضي هذه الإصلاحات أيضا إلى إنشاء آلية شرعية وذات مصداقية للنهوض بتنسيق السياسات الاقتصادية الشاملة على الصعيد الدولي. وقد نُسقت الاستجابات الدولية حتى الآن على مستوى مجموعة السبعة ومجموعة الثمانية ومجموعة العشرين أو غيرها من المنتديات المخصصة، دون مشاركة أو تمثيل من أجزاء هامة من المجتمع الدولي، ولا سيما من البلدان النامية. وينبغي أن يندرج التنسيق المؤسسي للسياسات الاقتصادية الشاملة في إطار متعدد الأطراف أوسع تمثيلا. ويمكن لصندوق النقد الدولي أن يوفر هذا الإطار بعد إجراء الإصلاح المناسب لهيكل إدارته وتنقيح مهامه. ويمكن أن توكل إلى هيئة صنع السياسات فيه، وهي اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، مهمة الوساطة فيما يتعلق باتفاقات تنسيق السياسات الدولية، بما في ذلك التدابير التحوطية ضد وضع سياسات يمكن أن تفضي إلى اختلالات لا يمكن تحملها على الصعيد العالمي.

٤٦ - ويجب أيضا النظر في إجراء إصلاحات أوسع نطاقا لإدارة الاقتصاد العالمي لكفالة الاتساق في الإدارة العالمية للبنان المالي الدولي، والنظام التجاري المتعدد الأطراف، وإطار التصدي لتغير المناخ، وجدول أعمال التنمية، والأمن والسلام. ويمكن أن يجري هذا التنسيق عن طريق مجلس اقتصادي عالمي جديد، يشكل جزءا من منظومة الأمم المتحدة، على النحو الذي اقترحته بعض الدول الأطراف، أو من خلال إصلاح عميق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. ومهما كان شكل هذه الآلية، سيلزم إنشاء هيئة يمكنها تنسيق الاستجابات لطائفة التحديات العالمية الأوسع نطاقا والإشراف على هذه الاستجابات، وتوجيه خطى العالم على طريق جديد ولكن مستدام إلى التنمية.

المرفق

الجدول ألف - ٢

الأثر المتوقع للأزمة على الفقر المدقع، مقارنة بين توقعات الأزمة وتوقعات ما قبل الأزمة^(١)، ٢٠٠٩

٢٠١٠					
التوقعات الأساسية	التوقعات المتفائلة	التوقعات المتشائمة	٢٠٠٩	٢٠٠٨ (ج)	٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ (ب)
١,٦	٢,٣	٠,٢	٢,٦-	٢,١	٣,٨
٠,٦	١,١	٠,٤-	٣,٩-	٠,٨	٢,٦
١,٠	١,٥	٠,٠	٣,٥-	١,١	٢,٦
١,٥	٢,٠	٠,٤	٧,١-	٠,٦-	٢,١
٠,٠	٠,٦	١,٠-	٣,٥-	٠,٩	٢,٦
٠,١-	٠,٥	١,١-	٣,٧-	٠,٧	٢,٥
١,٥	٢,٤	٠,٤-	١,٧-	٤,٠	٥,٥
٠,١-	٠,٥	١,٢-	٣,٧-	٠,٨	٢,٤
٠,١	٠,٧	١,١-	٣,٠-	١,٩	٣,٠
٠,٤	٠,٩	٠,٥-	٢,٣-	١,٠	٣,١
١,٤	٢,٤	٠,٥-	٥,١-	٥,٣	٧,٦
١,٠	١,٨	٠,٣-	١,٩-	٤,٢	٥,٣
١,٥	٢,٥	٠,٦-	٥,٤-	٥,٤	٧,٨
٤,٣	٥,٥	٢,٠	١,٤	٥,٤	٧,١
٤,٠	٥,٣	١,٧	٠,٩	٤,٩	٥,٩
٣,٩	٤,٩	٢,١	٢,٩	٥,٣	٥,٢
٤,٠	٥,٥	١,٤	٠,١-	٤,٧	٦,٢
٤,٥	٦,٣	١,٦	١,٥	٥,٥	٧,١
٥,٦	٦,٥	٣,٧	٣,٢	٦,٢	٨,٥
٥,٦	٦,٥	٣,٩	٣,٠	٦,١	٨,٥
٥,٤	٦,٥	٣,١	٤,١	٦,٨	٨,٣
٢,٩	٥,٠	١,١-	٠,٧-	٤,٥	٥,٩
١,٧	٣,٢	٠,٧-	١,٩-	٤,٠	٥,٢
١,٩	٣,٥	٠,٥-	٠,٩-	٥,٣	٥,٦
١,٢	٢,٣	١,٠-	٤,٣-	١,٧	٤,١

٢٠١٠					
التوقعات الأساسية	التوقعات المتفائلة	التوقعات المتشائمة	٢٠٠٩	٢٠٠٨ (ج)	٢٠٠٧ (ب) - ٢٠٠٤
٢,٦	٤,٣	-٠,٨	٠,٧	٣,٩	٨,٥
٤,٦	٦,٣	٢,٢	٢,٧	٦,١	٨,١
٤,٥	٦,٥	١,٧	٢,١	٦,٢	٨,٦
بنود المذكرة:					
٤,١	٥,١	٠,٥	١١,١-	٢,٤	٧,٨
٢,٧	٣,٤	١,٢	١,٠-	٣,٣	٤,٩

(أ) توقع مستند جزئيا إلى مشروع فريق البحث الدولي لوضع النماذج الاقتصادية (مشروع لينك).

(ب) متوسط النسبة المئوية للتغير.

(ج) تقديرات جزئية.

الجدول ألف - ٢
 الأثر المقدّر للأزمة على الفقر المدقع، مقارنة بين توقعات الأزمة وتوقعات ما قبل
 الأزمة^(١)، ٢٠٠٩

التغير في الفقر المدقع (أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم) (توقعات الأزمة مقابل توقعات ما قبل الأزمة)			
عدد الفقراء (بالملايين)		التغير في حالات الفقر (بالنسبة المئوية)	
٢٠٠٩ مقابل الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٧	٢٠٠٨ مقابل ٢٠٠٩	٢٠٠٩ مقابل الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٧	٢٠٠٨ مقابل ٢٠٠٩
٠,٧	٠,٧	٠,٣	٠,٣
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٠,٦	٠,٧	٠,٣	٠,٣
١٤٢,٦	١٠٥,٠	٢,٤	١,٧
٧,٠	٥,٣	١,٥	١,١
٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٣
٦,٧	٥,٠	١,٨	١,٤
١٣١,٦	٩٦,٢	٢,٦	١,٩
١٧,٨	٢٩,١	٠,٩	١,٤
١١٣,١	٦٦,٧	٤,٠	٢,٤
٠,٧	٠,٤	٠,٦	٠,٣
٣,٩	٣,٦	٠,٧	٠,٧
٣,٢	٣,٠	٠,٨	٠,٨
٠,٨	٠,٦	٠,٥	٠,٤
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالاستناد إلى تقديرات نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي وتوقعات قاعدة البيانات المتعلقة بالحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم وبيانات الدراسة الاستقصائية التي أجريت مؤخرا للأسر المعيشية في ٦٩ بلدا، والمستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي POVCAL.

(أ) تمثل التقديرات أوجه القصور في الحد من الفقر بسبب تراجع نمو الدخل الفردي في عام ٢٠٠٩ مقارنة بمتوسط نموه في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٤ وفي عام ٢٠٠٨. وعتبة الفقر هي خط الفقر الدولي المحدد بـ ١,٢٥ دولار للشخص الواحد في اليوم بمعدل القدرة الشرائية للدولار. وفي الحسابات، افترض أن توزيع الدخل يبقى ثابتا في حالة جميع البلدان.